

دور الصناديق السيادية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-صندوق التنمية الصناعية السعودي نموذجاً-

أ/تكواشت عماد- جامعة خنشلة.

أ/بغنة سهيلة - جامعة خنشلة.

الملخص:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءاً حيوياً في اقتصاد أي دولة، نظراً للدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل أهداف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الصناديق السيادية ودورها كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة تجربة صندوق التنمية الصناعية السعودي، واتضح أن نجاح هذا الصندوق في تمويل وتنمية القطاع الصناعي للمملكة كان معتبراً.

الكلمات المفتاحية:

الصناديق السيادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق التنمية الصناعية السعودي.

Abstract:

SMEs are a vital part of the economy of any country, view of the role they play in economic and social development process, the objective of this study is to clarify of the concept of sovereign funds and their role innovative technology for the financing of SMEs by studying the experience of the Saudi industrial development fund according to study's findings, the Saudi industrial deviltment fund success in the financing and development of the industrial sector of the kingdom was considerable.

Key words: sovereign funds, SMEs, Saudi industrial development fund.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول التي تشجعها، كاستراتيجية تنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ونظراً لما تمتاز به من خصائص تجعلها أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع التقلبات والتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد، وقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير من طرف العديد من الدول و ذلك من خلال توفير الدعم لهذه المؤسسات، غير أن هذا القطاع يتعرض إلى العديد من الصعوبات التي تعرقل نشاطه من خلال عدم القدرة على تحقيق أهدافه بالشكل الذي يريده، غير أن أهم مشكل يبقى يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المشكل التمويلي، الذي يحدد مدى نموها وارتفاع عددها، ومن بين طرق التمويل التي ظهرت مؤخرًا هي الصناديق السيادية كبديل مستحدث للتمويل التقليدي الذي يركز اهتمامه على الضمانات أكثر منه على دراسة الجدوى.

إن الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، فقد ظهرت هذه الصناديق منذ فترة الخمسينات وذلك سنة 1953 في دولة الكويت، ليتوالى بعد ذلك ظهورها في بلدان أخرى من العالم، وقد عرفت تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، كما أن الصناديق السيادية استطاعت أن تبين أنها تساهم بصورة فعالة في تمويل وتنمية العديد من القطاعات في الدولة الأم وخارجها، وذلك من خلال استثمارها المتنوعة التي تقوم بها انطلاقاً من الفوائض المالية التي تحققها الدول ناتجة عن النفط أو مصادر أخرى.

وعليه فالإشكال المطروح هو:

ما مدى مساهمة الصناديق السيادية في توفير التمويل اللازم

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وعليه أتت هذه الدراسة لبيان دور الصناديق السيادية كطريقة جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مدى فعاليتها في مواجهة مشكل التمويل الذي تعاني منه تلك المؤسسات، وذلك بعد التعريف بالصناديق السيادية وأهدافها وكذا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللتمكن من الحكم على مدى الفعالية لا بد من دراسة نموذج لصندوق سيادي يقوم بتقديم التمويل والذي يتمثل في صندوق التنمية الصناعية السعودي، والذي تم

إنشأؤه كجهاز تمويلي بهدف دعم وتنمية القطاع الصناعي، وللإحاطة بجزئيات الدراسة سوف يتم التطرق إلى المحاور التالية:

1- مفاهيم حول الصناديق السيادية؛

2- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها؛

3- صندوق التنمية الصناعية السعودي.

1- مفاهيم حول الصناديق السيادية:

1-1. تعريف الصناديق السيادية: هناك العديد من التعاريف الموضوعة نذكر منها:

- تعريف صندوق النقد الدولي: "صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ وإدارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، وهي صناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصيص أو فوائض المالية العامة أو عوائد صادرات السلع، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية"¹
 - تعريف البنك الألماني «Deutch Bank»: "عبارة عن وسائل مالية مملوكة للدولة التي تحتفظ وتدير موارد المالية العامة وتستثمرها في أصول متنوعة وتلك الموارد ناتجة عن سيولة إضافية في القطاع العام بسبب فوائض الميزانية أو الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية"².
 - تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OCDE»: "الصناديق السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى"³.
- من التعاريف السابقة يتضح أنه لا يوجد تعريف موحد للصناديق السيادية حول العالم، لذا يمكن تعريفها على أنها: عبارة عن كيان تقوم الدولة بتأسيسه من أجل إدارة أصول مالية متنوعة بطريقة مباشرة وغير مباشرة بهدف نقل الثروات بين الأجيال، واستثمار الأموال

الفائضة لدى الدولة في استثمارات خارج أو داخل الدولة، والمتأتية أساساً من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصيص أو فوائض المالية العامة أو عوائد صادرات السلع".

1-2. تصنيفات الصناديق السيادية: تعددت تصنيفاتها وذلك تبعاً للمعايير المتبعة في التصنيف نذكر منها:

1-2-1. تصنيف الصناديق السيادية حسب الأهداف: تتمثل في:⁴

- **صناديق الاستقرار:** وهي صناديق يتم إنشاؤها عادة من قبل الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهدفها الأساسي هو حماية الموازنة العامة للدولة والاقتصاد ككل وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناتجة عن التقلبات في أسعار سلع إستراتيجية معينة.
- **صناديق الادخار:** وهي صناديق يطلق عليها صناديق الأجيال، وهدفها هو نقل عوائد الثروات الطبيعية الناضبة عبر الأجيال إلى حقوق استثمارية متنوعة من الموجودات المالية الدولية.
- **شركات استثمار الاحتياطات:** والتي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحتفظ بها لدى المصرف المركزي، وتتميز هذه الصناديق بقدرتها المتزايدة لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطات الدولية، فهي تهدف إلى زيادة العائد على الاحتياطات.
- **صناديق التنمية:** وهي تساعد عامة في تمويل المشاريع ذات الشقين الاجتماعي والاقتصادي، أو ترويج السياسات الصناعية والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل تحقيقه في الاقتصاد المعني.
- **صناديق معاشات الاحتياطية للمتقاعدين:** هي صناديق توظف مواردها بغية إدامة معاشات شريحة المتقاعدين.

1-2-2. تصنيف الصناديق السيادية وفقاً لموارد الصندوق:⁵ يمكن تصنيفها وفق هذا

المعيار كالتالي:

- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفط، وذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال القادمة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم بإحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.
- **الفوائض الممولة بفوائض المدفوعات الجارية:** وذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتى في التعاضم، ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية. بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى الصناديق السيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.
- **الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة:** دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصوصية القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، وتباین استعمالات الدول لهذه العوائد فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة الهيكلة للاقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى التضخم غير المقدر التحكم فيه وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخصخصة إلى صناديق سيادية.
- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائض في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية، قصد تحقيق عوائد من جهة ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية، ولما يلاحظ تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتميبتها بشكل أفضل.

1-3. أهداف الصناديق السيادية: هناك العديد من الأهداف التي تسعى الصناديق السيادية

إلى تحقيقها ويمكن إنجازها فيما يلي:⁶

- **دخول لتحقيق الاستقرار:** تم إنشاء هذه الصناديق أساساً للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وبالتالي لضمان استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع، حيث أن سوق السلع الأساسية وخاصة النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره، والدول التي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات تتحمل وطأة هذه التغيرات، وبالتالي سيكون لهذا الصندوق دور في حماية الاقتصاد وتمويله ضد هذه التقلبات، وتحل محل عائدات مستقرة ومتكررة لتفادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية.
- **مخزات للأجيال:** فالهدف من وجود صندوق سيادي للادخار هو تحويل أصل حقيقي إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة من باطن الأرض إلى ثروة على باطن الأرض.
- **تمويل المعاشات التقاعدية:** وذلك من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية، نتيجة لزيادة النمو الديمغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها، فعند تراكم الاحتياطات المالية وكذا البيئة الديمغرافية تكون مواتية يمكن استغلال هذه الظروف واستثمار هذه الفوائض، للاستفادة منها عندما تكون هناك احتياطات متزايدة، كما يستخدم لتنوع أفضل الموارد بين الأجيال لضمان الاستدامة المالية.
- **الأداء الأمثل:** تهدف بعض الصناديق السيادية لتعظيم عائد الاحتياطات الأجنبية، كما هو الحال في الشركات الاستثمارية للاحتياطات، وتشمل احتياطات النقد الأجنبي على جزء ضروري للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف، حيث يتحكم البنك المركزي بالاحتياطات الرسمية وتتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة، وأما الجزء المتبقي من احتياطات النقد الأجنبي فتوضع في الصناديق السيادية ليتم استثمارها.
- **التنوع الاقتصادي:** وذلك بتنوع مصادر الدخل الوطني أو تنوع مصادر الدخل الحكومي، بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية، وللتعامل مع هذه المشكلة اتبعت

البلدان التي تعتمد على الإيرادات المواد الأساسية خاصة النفطية مسارين متلازمين في بعض الأوقات، المسار الأول استخدام جزء من هذه العوائد لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، أما المسار الثاني فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات البنية وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي، لتشكيل دخلا بديلا للمواد الأساسية عند نضوبها في الأجل الطويل.

● **التطور والتقدم:** إن الصناديق السيادية تسعى إلى تحقيق هدف رئيسي متمثل في العمل على التطور المستمر، وذلك بتوجيه الاحتياطات الوطنية نحو مشاريع على المدى البعيد ذات أهمية إستراتيجية للاقتصاد الوطني.

2- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها: تخطى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ولكن تبقى هناك صعوبة في تحديد مفهوم دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تتمتع بالعديد من الخصائص.

2-1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عند الحديث عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن الضروري التمييز بين نوعين من التعاريف هما: التعريف للأغراض الرسمية والإدارية وذلك المتعلق بالأغراض الإحصائية.

2-1-1. التعاريف لأغراض إدارية: وهو ذلك التعريف الذي يتم بشكل رسمي من خلال النصوص والتشريعات الخاصة بكل بلد، وبذلك فالعايير المستخدمة في هذا التعريف تختلف من بلد إلى آخر. حسب طبيعة وخصوصيات اقتصاد كل منها، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف الرسمية.⁷

● **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فرنسا:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما جاء به « Léon gingembre » الذي يعتبر احد الأعضاء المؤسسين للكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي

يعود رأس مالها لمستثمر خاص وهو الذي يقوم بالتسيير الإداري والتقني لها، مع ضمان الاتصال المباشر والمستمر بالعمال.

- **التعريف حسب الولايات المتحدة الأمريكية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على عدة معايير كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

| رقم الأعمال السنوي | العمالة الموظفة | المعايير المؤسسة |
|------------------------------|------------------|-----------------------------|
| محسورا بين 1 و5 مليون دولار | - | قطاع الخدمات وتجارة التجزئة |
| محسورا بين 6 و15 مليون دولار | - | قطاع تجارة الجملة |
| - | اقل من 250 عاملا | قطاع الصناعة |

المصدر: وليد زكرياء الصيام، فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الموسوم بالعولمة وأثرها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، يومي 13-14 ماي 2001، ص: 08.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجزائر:** لقد تم سنة 1999 عن طريق لجنة وزارية اقتراح تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على معياري العمال ورقم الأعمال⁸، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

| رقم الأعمال السنوي | الحالة الموظفة | المعايير المؤسسة |
|---------------------------|--------------------|---------------------|
| 20 مليون د ج | من 1 إلى 9 عامل | المؤسسة الصغرى |
| 20 مليون د ج | من 10 إلى 49 عامل | المؤسسة الصغيرة |
| من 200 إلى 2000 مليون د ج | من 50 إلى 250 عامل | المؤسسة المتوسطة |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المواد 4 و5 و6 من القانون رقم (1-18) المؤرخ في 12 كانون الأول / ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص: 5-6.

من خلال التعاريف السابقة، يلاحظ تعدد واختلاف المعايير المعتمدة من طرف الدول وحتى داخل البلد الواحد، كما أن هذه التعاريف جاءت لخدمة أغراض قانونية وإدارية، وهذا ما أدى إلى محاولة وضع تعريف يعتمد على معايير يسهل جمع بياناتها ومعطياتها.

2-1-2. التعريف لأغراض إحصائية: تهدف هذه التعاريف التي وضعتها بعض الهيئات الدولية والتكتلات الإقليمية إلى تسهيل عملية جمع البيانات والمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد على رقم الأعمال وعدد العمال نذكر ما يلي:

● **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الأصول⁹، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تصنيف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

| رقم الأعمال السنوي (دولار) | مجموع الأصول (دولار) | العمالة الموظفة | المعايير المؤسسة |
|-------------------------------|-----------------------|--------------------|---------------------|
| أقل من 100.000 | أقل من 100.000 | من 1 إلى 9 عامل | المؤسسة الصغرى |
| أقل من ثلاثة ملايين | أقل من ثلاثة ملايين | من 10 إلى 49 عامل | المؤسسة الصغيرة |
| أقل من 15 مليون دولار | أقل من 50 مليون دولار | من 50 إلى 250 عامل | المؤسسة المتوسطة |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

أحمد مجدل، إدراك واتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الإلكترونية في الجزائر بالتطبيق على ولاية غرداية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: (2003-2004)، ص: 34.

● **تعريف الاتحاد الأوروبي:** باعتباره أحد أهم التكتلات الاقتصادية ويلاحظ وجود تعريفين أساسيين هما:

➤ **توصية الاتحاد الأوروبي لسنة 1996:** تم اعتماد هذا التعريف ابتداء من 01 جانفي 1997 وكان التعريف كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توصية 1996.

| المعيار النوع | الحد الأقصى لعدد العمال | الحد الأقصى لرقم الأعمال السنوي (مليون أورو) | الحد الأقصى لمجموع الميزانية السنوية (مليون أورو) |
|------------------|----------------------------|---|--|
| المؤسسة الصغرى | 09 | - | - |
| المؤسسة الصغيرة | 49 | 07 | 05 |
| المؤسسة المتوسطة | 249 | 09 | 27 |

المصدر: أحمد مجدل، مرجع سابق، ص: 35.

ولقد تم إضافة معيار آخر وهو معيار الاستقلالية، فحتى تكون المؤسسة صغيرة ومتوسطة، يجب أن لا تزيد مساهمة شخص آخر في رأس مال المؤسسة عن 25 % كحد أقصى.¹⁰
ولانضمام دول أخرى إلى الاتحاد الأوروبي فقد تم إعداد توصية أخرى.

➤ توصية الاتحاد الأوروبي لسنة 2003: وقد تم اعتماد هذا التعريف ابتداءً من 01 جانفي 2005، وقد أصبح التعريف الجديد كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب توصية 2003

| المعيار النوع | عدد العمال | رقم الأعمال السنوي (مليون أورو) | الحد الأقصى لمجموع الميزانية السنوية (مليون أورو) |
|---------------------|---------------|------------------------------------|--|
| المؤسسة الصغرى | 1-9 | أقل من 2 | أقل من 2 |
| المؤسسة الصغيرة | 10-49 | أقل من 10 | أقل من 10 |
| المؤسسة المتوسطة | 49-250 | أقل من 50 | أقل من 43 |

Source : Recommandation de la commission de communauté européenne du 6 mai 2003, coucernant la définition des micros, petites et moyennes entreprises, Journal officiel de l'union enropéenne article2, c/2003/1422, Bruxelles, p :04, sur site : [http:// europa. En.int/ eur-lex/ pri/fr/oj/ date/2003.pdf](http://europa.En.int/eur-lex/pri/fr/oj/date/2003.pdf), vie le : 10-02-2013.

والملاحظ من التعاريف السابقة هو ثبات معيار عدد العمال، عكس المعايير الأخرى، ولهذا يعتبر هذا المعيار أفضل معيار يمكن الاعتماد عليه لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأغراض إحصائية.

2-2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك العديد من الخصائص والسمات التي تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكسيها طبيعة خاصة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

2-2-1. الخصائص السلبية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتباط الملكية مع الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة مسؤوليات المالك الذي يقع على عاتقه إدارة وتسيير كل وظائف المؤسسة؛¹¹

- تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمخاطرة الإفلاس بدرجة كبيرة، نظراً لصغر حجم رأس مالها من جهة، ومن جهة أخرى تأثرها الشديد بالقرارات الخاطئة المتخذة من طرف المالك؛¹²

- نقص الكفاءة والخبرة على مستوى إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛¹³

- تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة مخاطرة كبيرة؛

- التخصص في الإنتاج يجعلها أكثر عرضة لمخاطرة الإفلاس؛

- ضعف القدرة التفاوضية مع الموردين؛

- صعوبة التوسع والنمو وكذلك تتصف بدورة حياة قصيرة.¹⁴

2-2-2. الخصائص الإيجابية: يمكن تلخيصها في المزايا التالية:

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية؛

- الضالة النسبية لرأس المال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل؛¹⁵

- تؤدي سيادة نمط المدير المالك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بساطة الهيكل التنظيمي إلى سرعة تدفق المعلومات، والاحتكاك المباشر بين العمال بعضهم ببعض من جهة، وبين المؤسسة والأطراف الخارجية المتعاملة معها من جهة أخرى، مما يدعم العلاقات الشخصية لهذه المؤسسات مع محيطها الخارجي؛¹⁶

- الاستجابة السريعة لاحتياجات الزبائن لأنها تنشط غالباً في إطار أسواق محدودة؛
 - انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشائها؛
 - سهولة الدخول والخروج من السوق، وتغيير طبيعة النشاط؛
 - القدرة على التجديد والابتكار، بسبب الحوافز ومناخ العمل المساعد على ذلك؛
 - الاعتماد على تكنولوجيا غير معقدة وبساطة إجراءات العمل ومرونتها، مما يسمح بتخفيض تكاليف التسيير والتنظيم الداخلي للمؤسسة.¹⁷
- 3- صندوق التنمية الصناعية السعودي:**¹⁸

3-1. لمحة تاريخية عن الصندوق: إن صندوق التنمية الصناعية السعودي جهاز حكومي ذو شخصية اعتبارية يرتبط بوزارة التجارة والصناعة، ويترأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة.

تم إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/3) سنة 1974م كجهاز تمويلي يهدف دعم و تنمية القطاع الصناعي الأهلي عن طريق تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتأسيس مصانع جديدة أو تطوير وتحديث وتوسعة مصانع قائمة، إضافة إلى تقديم المشورة في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية للمنشآت الصناعية في المملكة، وقد سعى الصندوق إلى تحقيق الأهداف المناطة به ضمن ضوابط وإجراءات وسياسات إقراضية محددة حسب ماورد في المرسوم الملكي المذكور برأسمال مبدئي قدره 500 مليون ريال، تم رفعه تدريجياً حتى أصبح 40 مليار ريال.

ومنذ الفترة 1981-1982 م فقد أصبحت المبالغ المسددة من القروض الصناعية القائمة كافية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية الجديدة مما جعل الصندوق منذ ذلك التاريخ قادراً على مواصلة دعمه المالي للمشاريع الصناعية الجديدة من خلال تدوير رأسمال مبالغ القروض المسددة.

3-2. أهداف الصندوق: يقوم الصندوق منذ إنشائه بدور ريادي، من ضمن مجموعة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة، في تحقيق أهداف وسياسات وبرامج التنمية الصناعية بالمملكة الموجهة لدعم القطاع الخاص في مجالات الصناعات التحويلية. ويعتبر الدعم

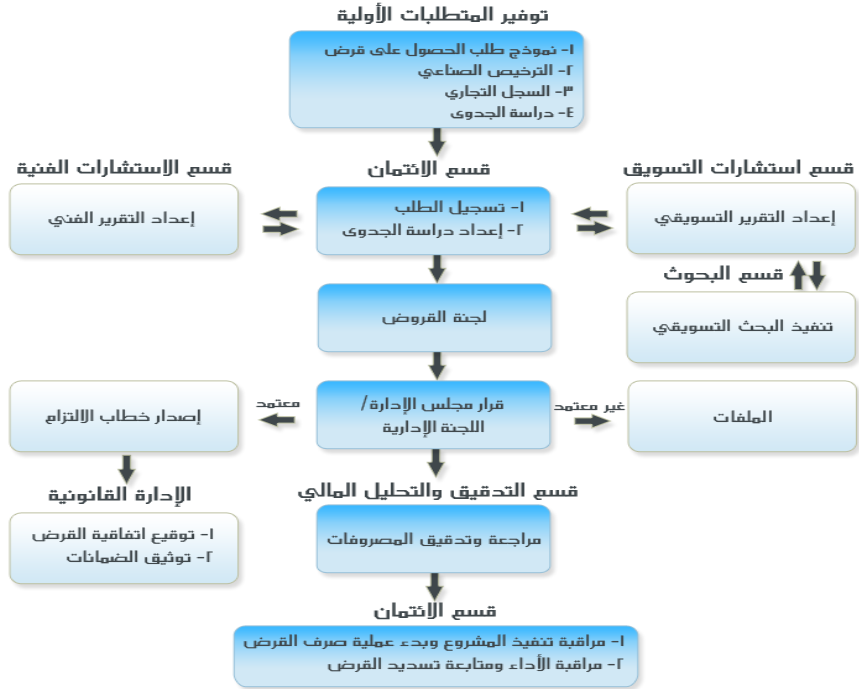
المالي للاستثمارات الصناعية الذي يقدمه الصندوق من خلال تقديم القروض الميسرة أحد أهم أدوار الصندوق في دعم التنمية الصناعية بالملكة، ولقد كان للاستجابة الجيدة من قبل القطاع الخاص في هذا الخصوص الأثر الفاعل في بناء وترسيخ القاعدة الصناعية بالبلاد، و يوفر الصندوق للمشاريع المقترضة العديد من الاستشارات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية والتي تسهم في رفع مستوى الأداء في هذه المشاريع وتساعد في التغلب على المشاكل التي تواجهها، ويمكن إنجاز الأهداف الإستراتيجية التي يسعى صندوق التنمية الصناعية السعودي إلى تحقيقها في النقاط الآتية:

- تحقيق عائد استثماري جيد للاستثمار الصناعي؛
- التأكد من وجود قيمة مضافة محلية مناسبة للاقتصاد الوطني؛
- إحلال المنتج الوطني محل الواردات؛
- تعزيز الصادرات غير النفطية؛
- تحقيق التكامل الصناعي بين القطاعات المختلفة؛
- خلق الفرص الوظيفية للسعوديين من خلال تشجيع توظيف العمالة الوطنية؛
- استغلال المواد الخام المحلية ما أمكن؛
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل وتوطين التقنية؛
- مراعاة السلامة الصناعية و درء المخاطر؛
- مراعاة سلامة البيئة.

وبذلك يقوم صندوق التنمية الصناعية السعودي بدور ريادي، في تحقيق أهداف وسياسات برامج التنمية الصناعية بالملكة العربية السعودية، بالمشاركة مع منظومة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالصناعة، و يعتبر هذا الدعم المالي للاستثمارات الصناعية الذي يقدمه الصندوق من خلال تقديم القروض المتوسطة و طويلة الأجل أحد أهم أدوار الصندوق في دعم التنمية الصناعية بالملكة. بالإضافة إلى توفير الصندوق للعديد من الاستشارات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية للمشاريع المقترضة مما يسهم في رفع مستوى الأداء في هذه المشاريع ويساعدها في التغلب على المشاكل التي تواجهها.

3-3. كيفية حصول المؤسسات الصناعية على قرض الصندوق والإجراءات المتبعة: يمكن توضيح لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع من خلال المخطط الموالي:

المخطط رقم (01): عملية سير الإقراض المقدم من طرف صندوق التنمية الصناعية السعودي.



المصدر: أنظر الموقع:

<http://www.sidf.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

من خلال المخطط السابق نجد أن المشروع الصناعي يمر عبر مراحل عدة متتالية ومتداخلة أحياناً، بدءاً بفكرة الاستثمار واختيار المجال والفرصة من بين البدائل المتاحة، ومروراً عبر جمع المعلومات والبيانات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد عامة وبالمشروع خاصة، وإجراء الاتصالات بالجهات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار ومكاتب الاستشارات الاقتصادية تمهيداً لإجراء دراسة جدوى المشروع المالية والاقتصادية وكمقدمة للبدء في إجراءات التسجيل والحصول على

التراخيص اللازمة والخدمات اللازمة وانتهاء بالمباشرة بتنفيذ المشروع وإخراجه إلى حيز الوجود الفعلي وتشغيله.

فبعد قبول طلب الحصول على القرض الصناعي من خلال الدراسة المبدئية والتفصيلية والتأكد من توفر الشروط اللازمة لذلك، يقوم الصندوق بالتالي:

- تحديد أحد مستشاري الائتمان لدراسة وتحليل المشروع؛
- تعيين مستشارين من إدارة الدراسات و استشارات المشاريع لدراسة المشروع فنيا و تسويقيا؛
- رفع تقرير تقييمي للمشروع إلى اللجنة الإدارية (إذا كان القرض المطلوب لا يتجاوز 15 مليون ريال) أو إلى مجلس الإدارة إذا كان أكثر من 15 مليون ريال)؛
- يتم إخطار المستثمر بالقرار النهائي خطيا.

ثم تأتي مرحلة التقييم والموافقة، حيث يقوم الصندوق خلال مرحلة التقييم بتحديد تكاليف تقييم المشروع وإعداد اتفاقية بهذا الشأن يقوم المستثمر بتوقيعها قبل الموافقة على القرض، و عند موافقة الصندوق على التمويل ، يتم إرسال خطاب التزام إلى المستثمر يشعر من خلاله عن مبلغ القرض و التفاصيل و الشروط المتعلقة به . و بعد موافقة صاحب المشروع على مضمون الخطاب المذكور بتوقيعه عليه و إعادته إلى الصندوق يبدأ إعداد اتفاقية القرض و اتفاقية تكاليف المتابعة.

وبعد ذلك تأتي مرحلة الصرف حيث يتم صرف القرض بعد توقيع اتفاقية القرض وتسجيل الرهن والحصول على الضمانات المطلوبة (إن وجدت) واستيفاء أية شروط خاصة بالصرف (إن وجدت) ، بناءً على التنفيذ الفعلي وما تم إنفاقه فعلاً على المشروع يصرف الصندوق التكاليف المؤهلة للتمويل بعد مراجعة المستندات التي تدعم ذلك بحد أقصى 50% . يجب على المقترض القيام بما يلي لتسهيل عملية الصرف والإسراع بها:

- فتح حساب مصرفي خاص ومستقل للمشروع؛
- الاحتفاظ بدفاتر محاسبية خاصة بالمشروع؛

- فتح ملف للمشروع يحتوي على جميع المستندات المؤيدة للصرف ومنها على سبيل المثال (العقود ، الفواتير ، سندات القبض ، مستندات الشحن والجمارك وكشوف البنك .. الخ)؛
- توظيف محاسب مؤهل يتولى إعداد الكشوفات والبيانات المالية المطلوبة، وعند موافقة الصندوق على القرض، يجب ترتيب موعد للمحاسب للحضور إلى الصندوق لمقابلة أحد موظفي قسم التدقيق بالصندوق لإعطائه نموذجاً وشرحاً عن كيفية إعداد مستندات الصرف
- تجنب الدفع نقداً لأي بند من بنود تكاليف المشروع؛

وآخر مرحلة هي تلك المتعلقة بالتسديد والمتابعة فيجب على المقترض الالتزام بسداد القرض حسب الاتفاقية الموقعة معه، وسيقوم الصندوق ممثلاً بمسئول الائتمان المسؤول بمتابعة أداء المشروع عن طريق البيانات المستمرة للمشروع حتى تسديد كامل القرض.

3-4. أنواع القطاعات التي يمولها الصندوق وحجم القروض التي منحها للمشروعات منذ نشأته لغاية العام (2012/2013): لقد قام الصندوق منذ إنشائه بتحقيق مستويات عالية من الأداء في جميع المستويات، نتيجة اهتمام الدولة وتمويلها للصندوق، والقطاعات المستفيدة من تمويلات الصندوق حسب قيمة القروض القروض المعتمدة لها كآلاتي:

3-4-1. الصناعات الكيماوية: لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام 2013/2012م (43.928) مليون ريال أي ما يمثل حوالي 39.2% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

واعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام 2013/2012م (39) قرصاً تمثل حوالي 27% من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد بلغت قيمة هذه القروض (2.047) مليون ريال أي ما يمثل حوالي 31% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (29) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة عشرة مشاريع صناعية قائمة.

3-4-2. الصناعات الهندسية: يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام 2013/2012م إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (22.561) مليون ريال أي ما يمثل 20% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

وقد اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام 2013/2012م (28) قرصاً بلغت قيمتها (855) مليون ريال أي ما يزيد على 19% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق وحوالي 13% من إجمالي قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (24) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة.

3-4-3. الصناعات الاستهلاكية: احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام 2013/2012م (19.103) مليون ريال أي ما يمثل حوالي 17% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

وبلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام 2013/2012م (40) قرصاً بلغت قيمتها (1.330) مليون ريال أي ما يمثل 28% من عدد القروض وحوالي 20% من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت القروض المعتمدة لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (36) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع قائمة.

3-4-4. صناعة الأسمنت: بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2013/2012م (11.515) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 10.3% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

واعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام 2013/2012م قرضين جديدين بقيمة (1.302) مليون ريال، أحدهما للمساهمة في إقامة مصنع في الليث لإنتاج أسمنت بورتلاندي عادي وأسمنت مقاوم للأملاح وأسمنت بورتلاندي بوزولانا، والآخر للمساهمة في إقامة مصنع في محافظة الطائف لإنتاج أسمنت بورتلاندي عادي وأسمنت بورتلاندي بوزولانا، ويأتي هذا القطاع في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض غير أنه يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير، وذلك لضخامة التمويل اللازم لمصانع الأسمنت.

3-4-5. صناعة مواد البناء الأخرى: بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام 2013/2012م (12.177) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 11% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

ولقد اعتمد الصندوق خلال عام 2013/2012م (28) قرصاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (955) مليون ريال، أي ما يربو على 19% من عدد القروض وحوالي 14% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة مشترك من حيث عدد القروض والمرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (22) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

3-4-6. الصناعات الأخرى: بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2013/2012م (2.811) مليون ريال، أي ما يمثل 2.5% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

وبلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام 2013/2012م سبعة قروض قيمتها (191) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 5% من إجمالي عدد القروض و3% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة سبعة مشاريع صناعية جديدة.

3-4-7. برنامج كفالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: منذ انطلاق البرنامج في العام 2006م وحتى نهاية الربع الأول من العام 2014م اعتمدت إدارة البرنامج عدد (7,932) كفالة استفادت منها (4,371) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (3,901) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغ قيمته الإجمالية (7,756) مليون ريال. بلغ إجمالي الكفالات المنصرفة منذ بداية البرنامج عام 2006م وحتى نهاية الربع الأول لعام 2014م عدد (69) كفالة بنسبة 0.87% من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (30.3) مليون ريال وهو ما يمثل 0.77% من إجمالي قيمة الكفالات المعتمدة. و يمثل عدد الكفالات المنصرفة ما نسبته 2% من إجمالي عدد الكفالات السارية حتى نهاية عام 2014م (3,341 كفالة سارية)، في حين تمثل قيمة الكفالات المنصرفة ما نسبته 1.6% من إجمالي قيمة الكفالات السارية (1,780 مليون ريال).

وجدير بالذكر أن نشاط البرنامج لم يقتصر على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالملكة، ومنذ بداية نشاط التدريب في البرنامج وحتى نهاية العام 2012م، نفذ البرنامج عدد 59 دورة تدريبية في مختلف مناطق المملكة الإدارية، تحت مسمى "أساسيات البداية في تشغيل وإدارة الأعمال التجارية" موجهة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفاد منها عدد (1,400) متدرباً من بينهم (1,045) متدرباً و (355) متدربة. كما نظم البرنامج عدد من الفعاليات التثقيفية تحت مسمى "يوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بالتعاون مع الغرف التجارية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب المؤسسات بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المنتديات والملتقيات والمعارض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصناديق السيادية من القضايا الاقتصادية الحديثة، والتي لاقت العديد من الاهتمام في الآونة الأخيرة، وذلك للدور والأهمية التي تنسم بها بالنسبة للدولة الأم أو الدول المستقبلية لاستثماراتها، كما أنه من أهم أهدافها هو تحويل الثروة الطبيعية الناضبة إلى ثروة مالية دائمة، وبالتالي الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة؛
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي بلد، من خلال ما يتميز به قطاع هذه المؤسسات من خصائص تساعد في ذلك، رغم أنه تعاني من العديد من السلبيات؛
- ساهم صندوق التنمية الصناعية السعودي (كنموذج لبيان أهمية ودور الصناديق السيادية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تقديم الاعتمادات المالية للعديد من القطاعات وتمويل المشاريع التي من شأنها مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، كما أن دوره لا يقتصر فقط على تقديم القروض بل يتعدى ذلك إلى تقديم خدماته الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية لمشاريع التي يقوم بإقراضها؛
- واصل برنامج كفالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يقوم صندوق التنمية الصناعية السعودي بإدارته دوره المتميز في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك إيماناً منه بالدور الرئيسي الذي يلعبه البرنامج في خدمة المجتمع، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية.

على ضوء النتائج السابق ذكرها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام والسعي نحو تطوير ودعم إنشاء الصناديق السيادية في جميع الدول التي تحقق فوائض مالية معتبرة، وذلك للحفاظ على ثروتها المالية وكذا تمكين الأجيال القادمة من الاستفادة منها، ولما لها من إمكانية لتحقيق مزايا على المدى المتوسط والطويل محلياً ودولياً؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها بشتى الطرق، والاعتماد على عدة مصادر للتمويل التي تحقق عائد أكبر بأقل التكاليف،

- تقدم الصناديق السيادية لدعم أكبر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال؛
- استمرار صندوق التنمية الصناعية السعودي في استحداث إجراءات للإقراض وتقديم الكفالات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها خدمة القطاع الصناعي المحلي للمملكة العربية السعودية ورفع مساهمته في الازدهار والنمو الاقتصادي للمملكة.

الهوامش:

1. Vivranne and Berhard and H el ne Raymond, **fonds souverains et gouvernance d'entreprise**, colloque du club recherche de l'IFA, jeudi 5 d cembre 2013, p: 14.
2. ماجد عبد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 129، الكويت، ص: 214.
3. A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, **sovereign wealth and pension fund issues**, OECD working papers on insurance and private pensions w0:14, OECD publishing France, 2008, p: 04.
4. Martin- A –Weiss, **sovereign wealth funds : background and policy issues for congress**, congressional research service, 28 january 2008, p: 5.
5. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الموسوم بالأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، مارس، لبنان، 2009، ص: 2.
6. H el ne Reymond, **les fonds souverains**, l' conomie mondiale 2010, publications du CEPII, la d couverte, paris, 2009, p p : 80-82.
7. Olivier Torres, **les PME**,  dition dominos, Flammarion, France, 1999, p : 16.
8. إسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، ورقة بحث مقدمة في الدورة التدريبية الموسوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها

في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس- سطيف-، يومي 25-28 ماي 2003، ص: 63.

9. أحمد مجدل، إدراك واتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الإلكترونية في الجزائر بالتطبيق على ولاية غرداية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: (2003-2004)، ص: 34-35.

10. إسماعيل شعبان، مرجع سابق، ص: 63.

11. Louis Jacques, *Management des PME*, 2^{ème} édition pansons, sans pays d'édition, 2007, p :14.

12. Ibid, p: 14.

13. ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2002، ص: 12.

14. عثمان حسين عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية الموسوم بتطوير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس- سطيف-، يومي 25-28 ماي 2003، ص: 21-23.

15. موسى بن منصور، ميلود زنكري، فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة-، يومي 15-16 نوفمبر، 2011، ص: 8.

16. محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الموسوم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي - الإشكالات وآفاق التنمية-، القاهرة(مصر)، 2004، ص: 20.

17. سامي هباش، دراسة واقع نظام مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-دراسة حالة ولاية سطيف-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم مالية، جامعة تبسة، السنة الجامعية: (2009-2010)، ص: 31.

18. أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.sidf.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>